

■ عبد الحليم فضل الله ■

هل المشكلة في انهيار الطبقة الوسطى أم في تحول دورها؟

معناها الأصلي، ويربطها بأنماط معيشة مختلفة لا تتناسب مع الترتيب الطبيعي للحاجات. وعلى سبيل المثال، يحصل الأفراد في معظم دول العالم على الخدمات الجديدة مثل الهاتف والإنترنت بأسعار رخيصة، لكن كثير من هؤلاء وغيرهم يعجزون عن تأمين أماكن لائقة للسكن ولا يحصلون على تقاعد مريح أو تأمين صحي مرض. وبدلاً من أن تتكثف الاستثمارات العالمية في مجالات حيوية (أدوية للأمراض المنتشرة في البلدان الفقيرة، غذاء...،) يزداد تركيزها في الأسواق الواسعة المعولمة ذات المردود العالي، مع أنها تنتج سلعا وخدمات أقل أهمية (تجميل، الإعلام الجديد، تسليمة...)، والنتيجة الغربية هي أن الأشخاص الذين يتمنون من قضاء أوقات أكثر على مواقع التواصل الاجتماعي، قد لا يحصلون على ما يكفي من غذاء أو سكن أو رعاية صحية وتعليمية.

يوصي فوكوياما بأن تركز الدول جهودها لإعادة توليد طبقة وسطى فعالة، لكن المشكلة ليست فقط في حجم هذه الطبقة بل في تغير دورها وتحول طبيعتها. علينا ربما أن نبدأ من مكان آخر، من تحرير الديمقراطية نفسها من هيمنة القوى المعولمة، عبر إعادة توطين الطبقة الوسطى وريدها إلى سابق عهدها من الفاعلية والتوازن. لكن هل هذا ممكن في عالم يتجه أكثر فأكثر نحو اليمين، أو في ظل اندثار التنافس الإيديولوجي، الذي يفقدنا أرضاً خصبة للتنوع الفكري الخلاق، أو في ظل غياب الصراع الاجتماعي الذي يضعنا وجهاً لوجه أمام انعدام الرشد في المجالات كافة؟ لنراقب خط الأزمات وننتظر!

باضطراب الهويات الصغرى وتشنجاتها، وهي في الحالتين أقل انخراطاً من ذي قبل في أنشطة اقتصادية منتجة.

الصين هي المثال الأبرز من ناحية ثانية على ضعف العلاقة بين الديمقراطية والتقدم الاقتصادي. هناك نحت منظومة مركزية مغلقة في شق طريق للنمو ما زال متواصلاً منذ عقدين. ويقال إن تداول السلطة في الهند، البلد المجاور، نسب في إبطاء صعودها الاقتصادي لانشغال حكوماتها المنتخبة باحتواء السخط الاجتماعي الناشئ عن تسريع خطى الإصلاح. ربما لا تشكل الصين بديلاً ناجحاً للنموذج الغربي، سواء لصعوبة الاعتماد الدائم على الصادرات والاستثمارات الأجنبية وحدها لتحريك النمو، أو لضعف الجاذبية السياسية للتجربة الصينية، إلا أنها تتحدى بعناد الفكرة التي تقول بأن الليبرالية الاقتصادية متلازمة دائماً مع الليبرالية السياسية.

يعمل التقدم التكنولوجي المعولم على تقويض الطبقة الوسطى، والإضرار من ثم بفرض قيام ديمقراطيات فعالة. لكن الأكثر خطورة هو أن العولمة تقلل الرشد الاقتصادي والسياسي الذي طالما تحلت به تلك الطبقة، مع انضمام مزيد من غير المنتجين إليها. مع العلم أن التحسن الزائف في مستويات المعيشة في الغرب ناتج عن تدفق الأموال المتاحة للإقراض الاستهلاكي لا عن زيادة الإنتاج. هذا يجرد فكرة الرفاه الشامل من

الحالية يتم توزيعه في نطاق ضيق وعلى عدد قليل من الأشخاص، مما يساهم في تركيز الثروة بأيدي قلة وفي مجالات اقتصادية محدودة. إن تسرب الفوائض من أعلى إلى أسفل في الاقتصاد الرقمي يتم على نحو بطيء وضعيف، والمؤسسات الرقمية بطبيعتها لا ترتبط كثيراً بغيرها من المشاريع وتشغل القليل من العمال. وعلى سبيل المثال تقدر القيمة السوقية لموقع التواصل الاجتماعي فايسبوك بنحو الـ 70 مليار دولار أميركي لكنه يشغل ألفي عامل فقط، هذا بالمقارنة مع 285 ألف عامل يعملون في فروع شركة جنرال موتور الموفرة قيمتها السوقية بـ 35 مليار دولار.

بصر التحليل التقليدي في الغرب على الربط بين النمو الاقتصادي وبين انبثاق الطبقة الوسطى التي تعد أساس الموجة الديمقراطية الثالثة كما يسميها صامويل هانتنغتون. لكن الاستدراك ضروري هنا: فالليبرالية التي يراها فرانسيس فوكوياما أول إيديولوجيا علمانية لها قوة الدبانية، لا تعني بالضرورة استتباب الديمقراطية. لقد تزامنت ولا تزال مع أنماط من التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي حالات عدة كانت الشرعية البديلة التي تقوم مقام الديمقراطية وتؤجل ولادتها، والأهم هو الإحباط الناتج عن تغير طبيعة الطبقة الوسطى، التي صارت اما معولمة ومعزولة عن مجتمعاتها أو متأثرة بغيرها

طوت العولمة صفحة طويلة من التوازن الطبقي الذي استفادت منه خصوصاً الفئات الوسطى، وتراجعت أيضاً قوة العمال الموزعين على مجالات جديدة متشعبة لا تتيح لهم التكتل والمساومة. أسواق المال المسلحة بأحدث تقنيات الاتصال تغري كذلك أعداداً متزايدة من الناشطين اقتصادياً كي ينضموا إلى طابور المضاربين، أو إلى ما يمكن تسميته بالبطالة المولدة للدخل. والحركة الفاتكة للعمال في ظل العولمة تخلق بدورها واقعاً جديداً لا يصب في مصلحتهم، حيث ينال الأجراء حقوقهم المادية في بقعة من العالم (الأجور مثلاً) ويمارسون حقوقهم السياسية في بقعة أخرى (الانتخاب...). هذا خفف الاحتكاك الطبقي وألغى المساحة التي يمكن أن يستعر فيها الصراع الاجتماعي، كما شتت الطبقة الوسطى وغير دورها، مقللاً من قدرتها على تعبئة القوى الاجتماعية الطامحة للتغيير.

ويكتسب ضمور أو صعود الطبقة الوسطى أهمية خاصة في تفسير الأزمات الراهنة، لأن امتداد هذه الطبقة وتعاظم شأنها أعطى الرأسمالية جرعة استقرار أمام عواصف القرن الماضي، ومكنها كذلك من حسم الصراع بين اليسار واليمين لصالحها. ربما ما زال للفرضية الماركسية أنصارها، إلا أن آلة التوزيع في النظام الرأسمالي عملت بذكاء في حقبة التنافس الشديد بين الشرق والغرب، حين فضلت إعطاء العمال حصة مقبولة من الناتج، على أن يقعوا بسهولة في أحضان المعسكر الآخر. وعلى عكس ما كان يحدث في مراحل التقدم التكنولوجي بعد الثورة الصناعية، فإن النمو المترتب على الثورة التكنولوجية والمعلوماتية

متابعة

الكل يتهم الكل بهدر المازوت

رشا ابو زكي

المازوت الأحمر لا يزال تحت الرقابة اللاحقة. الكل يلاحق الكل. الدعم الذي وصل إلى 22,5 مليار ليرة مادة المازوت والذي استفاد منه غير جهة، لا المواطنين، أثار ضجة هذه المرة.

لا زيادة لجمالة المحطات

قال وزير الطاقة والمياه جبران باسيل (الصورة) إنه لن يلبى مطالب زيادة جمالة أصحاب المحطات على المحروقات، لأن النتيجة ستؤدي إلى زيادة في أسعار المحروقات على المواطن، ودعاهم إلى «بحث هذا الأمر مع وزارات أخرى، ومع الحكومة ككل ورئاستها، ووزارة المال، وهم أحرار في اتخاذ ما يرونه مناسباً».



قطاعات

تجارة

أسعار البيض ارتفعت مجدداً

«سعر كرتونة البيض 9000 ليرة، أي ما يعادل 6 دولارات، على أساس أنّ الدجاجة باضت بـAUB». هذا التعليق الوارد على إحدى صفحات «فايسبوك» من مواطن مستاء من ارتفاع أسعار البيض، ينطوي على كثير من الحقيقة في ما خض ارتفاع الأسعار. ففي الأشهر الأخيرة لاحظ المستهلكون أن أسعار البيض لم تعد تحتل بعدما صار سعر البيضة الواحدة 300 ليرة إذا اشترى المستهلك كرتونة كاملة (30 بيضة)، وكل ثلاثة بألف ليرة بالمفرق. يقول أمين سر نقابة الدواجن سمير قرطباوي، إن مربي الدواجن يعانون بسبب ما جرى لهم خلال الأشهر الماضية لما اصابهم خلال الأشهر الثمانية الماضية من نكسات متلاحقة دمّرت مزارعهم وألحقت بهم خسائر كبيرة، لكنه يؤكد أن السعر يجب ألا يزيد عن 7000 ليرة للكرتونة الواحدة، لأنها «تسلم بالجملة بما بين 5500 ليرة و5750 ليرة».

هذا الكلام يعني أن من يبيع سعر كرتونة البيض بنحو 9000 ليرة يحقق ربحاً يراوح بين 56,5%

التحقيقات الجارية في موضوع المازوت إلى النهاية ليُحاسب من أخطأ ويُكافأ أو يُنؤه بمن أحسن في عمله، مشيراً إلى أنه رفع تقريراً منذ يومين إلى مجلس الوزراء عن الأموال الباقية من السلفة المعطاة إلى منشآت النفط.

وقال: «بات من الضروري أن يكون في الإمكان وضع اليد على أي خطأ قد حدث عن قصد أو عن غير قصد. لذلك، يجب أن تسير القضية حتى النهاية ليُحاسب أكبر رأس وأصغر موظف، وأكبر شركة وأصغر». وأكد أن «أي محاولة للفلتة القضية كما بدأنا نسمع، لن يُقبل بها، ونريد إعلان النتائج حتى النهاية بنحو واضح وكامل، وليتحمّل كل شخص مسؤوليته حتى النهاية»، لافتاً إلى أن الكارتيلات والمافيات محمية من جهات سياسية.

وسكان المناطق الباردة بإيجاد آلية لخفض سعر المازوت، فالدعم انتهى، واللجان النيابية رفعت توصياتها بإلغاء الـ tva عن المازوت، إلا أن هذا القانون لا يزال يحتاج إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، لإقراره في الجلسة التي لم يحدد بري موعدها بعد. إلى حينها، المازوت باقٍ بسعره المرتفع، والذي يزيد أسبوعياً ليقفز سعر الصفیحة إلى ما فوق الـ 30 ألف ليرة الأسبوع المقبل. في هذه الأثناء، يواصل فريق المدققين، الذي أوفده رمضان للكشف الميداني على حقيقة سحب ما يفوق 8 ملايين ليرت من المادة قبيل انتهاء قرار دعم المازوت الأحمر بساعات، وأعلن رمضان أن المؤشرات تدل على ضلوع 60 شركة توزيع محروقات في ما سماه «الفضيحة».

من جهته، طالب باسيل بمتابعة

وزارة الطاقة، الشركات، المنشآت، الكل يؤكد أنه غير معني بهدر الأموال العامة، ويصوب الاتهامات إلى الآخرين. الجميع يؤكد أنه سيحاسب المسؤول ليصل بالتحقيقات إلى خواتيمها. هكذا، لعبت السياسة لعبتها، فضوّبت أصابع الاتهام نحو الشركات حيناً، نحو منشآت النفط حيناً، ونحو عدد من المسؤولين السياسيين أحياناً. وتشير مصادر «الأخبار» إلى أنه «يبدو أن حزباً أكثرياً يريد أن يوجه ضربة على يد وزير الطاقة جبران باسيل، والضربة هذه مرتبطة بملف آخر، وهو ملف الكهرباء». نسال عن الجهة، فتتوجه التلميحات إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري. لكن، في الضجة غير المسبوقة حول الهدر الدائم للمواد التي تلقى الدعم الحكومي (المازوت، القمح وغيرها)، خفتت مطالب الفقراء

مصارف

عوده يربح مليون دولار يومياً

بلغت أرباح المصارف الثلاثة الأولى في عام 2011 إلى 876,4 مليون دولار، أي بزيادة 1,8% عما سجّلته هذه المصارف في عام 2010 حين كانت أرباحها تبلغ 860,54 مليون دولار. وبحسب النتائج المالية التي أعلنتها هذه المصارف على مدى الأسبوع الماضي، فقد زادت موجوداتها بقيمة 2,14 مليار دولار من 66,32 مليار دولار في نهاية 2010 إلى 68,46 ملياراً في نهاية 2011. وقد زادت تسليفاتها بقيمة 350 مليون دولار فقط، من 17 مليار دولار في عام 2010 إلى 17,35 ملياراً في عام 2011. والودائع أيضاً زادت بقيمة 1,73 مليار دولار من 56,01 مليار دولار إلى 57,74 ملياراً. وبصورة إفرادية، فإن بنك عوده، سجّل أرباحاً تصل إلى مليون دولار يومياً في عام 2011، فقد بلغت أرباحه الصافية 365,2 مليون دولار في نهاية 2011، فيما ارتفعت موجوداته بصورة طفيفة من 28,68 مليار دولار إلى 28,7 ملياراً، وارتفعت تسليفاته من 8,38 مليار دولار إلى 8,4

مليارات، ووداعه من 24,67 مليار دولار إلى 24,8 مليارات.

أما بلوم بنك، فقد سجّل أرباحاً صافية في نهاية 2011 تبلغ 331,5 مليون دولار مقابل 330,6 مليوناً في نهاية 2010، فيما ارتفعت موجوداته بقيمة 820 مليون دولار من 22,34 مليار دولار إلى 23,16 ملياراً. وقد ارتفعت وداعته بقيمة 700 مليون دولار من 19,44 ملياراً إلى 20,14 ملياراً، أما تسليفاته فقد زادت بقيمة 390 مليون دولار من 5,17 مليار دولار في نهاية 2010 إلى 5,56 مليارات في 2011. وقد زادت موجودات بيبيلوس بنك بقيمة 1,3 مليار دولار من 15,3 ملياراً في نهاية 2010 إلى 16,6 ملياراً في نهاية 2011، فيما ارتفعت وداعته بنسبة 7,8% أو ما قيمته 900 مليون دولار لتصل إلى 12,8 مليار دولار، وزادت تسليفاته بنسبة 6,3% أو ما قيمته 200 مليون دولار لتصل إلى 4 مليارات دولار. أما أرباحه الصافية فزادت بنسبة 1,2% من 177,7 مليون دولار إلى 179,7 مليون دولار. (الأخبار)